العرب
الأربعاء 2019/07/31
السنة 42 العدد 11424

سجالات لبنان وخلفيات أصولية مارقة

عدلي صادق
كاتب وسياسي
فلسطيني

بُني النظام السياسي في لبنان، كما هو معلوم، على قاعدة المحاصصة الطائفية، بحسابات الأديان، ليصبح كل تطوّر، في السياق السياسي، موصولا بجذر أصولي، يجعل المسكين بمقاليد طوائفهم، كمن يدافعون عن عقيدتهم وفي الوقت نفسه يخالفون روحها وما تحثّ عليه وهو التبسط بين الإنسان والإنسان، وتغليب المحبة!

ظلت الدولة، حاضنة لطوائف متجاورة، تتعايش دون أن تتداخل، ولكل منها ثقافتها وإطارها الاجتماعي وأمرائها. ومع مرور الوقت، وما فيه من البراهين على ضرورة الدخول إلى العصر بمنطق جديد، يلائم نظرية الدولة عموما ويعزز هيبتها ويكرّس دورها كحامية للمواطنة المتساوية؛ ظل لبنان مسكونا بمنطق المحاصصة والحذر والتخوّف من الآخر، والنظر إلى الإنسان باعتباره جزءا من طائفة. وعندما تسلّل إلى لبنان، شبح الأصولية الإسلاموية المتطرّفة، فقد فعل فعلته التي خطط لها الذين أتاحوا لهذه الأصولية أن تخترق، لكي تزيد المشهد تعقيدا، وتحبط محاولات التقدّم إلى وئام اجتماعي وطني، يطمئن فيه اللبنانيون جميعا، إلى عدالة الدولة!

في هذا الخضم المتردي، انفجرت مشكلة الفلسطينيين في لبنان، وهم تاريخيًا محسوبون على المكوّن السُنّي، الذي استحثّ، تاريخيا أيضا، نوعا من الرهاب لدى المسيحيين من التوطين الذي في حال أن يصبح واقعا رغم رفض الفلسطينيين له، سيكون من شأنه رجحان كفة المسلمين السنّة في حسبة عدد السكان. ولم تفلح كل محاولات الفلسطينيين إقناع زعماء الطائفة المارونية، أن اللاجئين الفلسطينيين يرون في التوطين مؤامرة على قضيتهم وحقوقهم في وطنهم. وعلى الرغم من ذلك، ظل منطق التحسّب من التوطين، يحكم لغة زعماء الطائفة ووسيلة للإعراب عن وطنية لبنانية.

عندما تسلّل شبح الأصولية الإسلاموية المتطرّفة إلى لبنان فعل فعلته التي خطط لها الذين أتاحوا لهذه الأصولية أن تخترق، لكي تزيد المشهد تعقيدا

ذلك علما بأن تاريخ العلاقة بين لبنان وفلسطين، فيه من الحقائق الموثقة التي تثبت أن الزعماء الروحيين والسياسيين للطائفة المارونية قد نظروا إلى المكوّن الشيعي في جبل عامل والجنوب، باعتباره حاجزا بينهم وبين الأراضي الفلسطينية التي استوطنها اليهود، بينما هم يتطلّعون إلى التواصل مع تلك الأراضي وسكانها الجدد المتكاثرين في فلسطين منذ بداية الانتداب البريطاني، لكي يواجهوا معا، ما يظنونه خطر الغالبية الإسلامية من حولهم، في المشرق العربي. فطبائع لبنان الذي أسسه الجنرال الفرنسي هنري غورو، على قاعدة التوافق بين الأرستقراطيتين المارونية والسُنّية، قضت من قديم، بمحاولتين لعزل العنصر الفلسطيني.

الأولى قبل أن تطأ قدم أي فلسطيني أرض لبنان، وكانت أرض فلسطين نفسها ملاذا لإخوتهم اللبنانيين المسيحيين، الذين تعلّموا وتملّكوا الأراضي في بلادهم. ففي تلك المرحلة، تواصلت القيادات الروحية للمكوّن الماروني، مع الحركة الصهيونية، وعرض البطرك أنطون بطرس عريضة، ومعه عدد من الإكليروس، على حاييم وايزمان، التكفّل بتهجير الشيعة إلى العراق، بغوايات مالية لمخاتيرهم، لإخلاء جبل عامل والجنوب من الشيعة وتأمين انتقالهم إلى العراق، لكي يتحقق التواصل الجغرافي بين يهود الحركة الصهيونية والموارنة، فتصبح الأقليتان، كتلة واحدة في مواجهة الأكثرية السنية وعمقها الجغرافي. كان ذلك قبل أن يلجأ فلسطيني واحد إلى لبنان، وأيام وجود كميل شمعون ـ مثلا ـ كتلميذ يتعلم في فلسطين، ووجود بيار الجميل في المنصورة في محافظ الدقهلية المصرية، التي أنجبت له زوجته ابنه أمين، على يد قابلة مصرية. إن الجنرال الاستعماري هنري غورو، هو الذي وضع ظهره في الجدار، وحسم أمره ألا يدخل يهودي صهيوني واحد أرض لبنان. كان الرجل، بحكم ثقافته الكاثوليكية، يلتزم موقف كنيسته حيال اليهود، لكنه يلتزم في الوقت نفسه، موقف دولته الاستعمارية. أما المحاولة الثانية لعزل الفلسطينيين، فقد جرت في لبنان بامتهان كرامة الشعب الفلسطيني الذي لجأ إليه. واستخدم الموارنة، في لبنان المستقلّ، دمية من صغار ضباط السُنة لامتهان إخوتهم الفلسطينيين. وبتلك الوحشية، بُنيت تجربة الرمز الأبرز لها، وهو سامي الخطيب، الضابط في الشعبة الثانية، الذي استمد ولاءه للتحالف الطائفي، من قدرته على ممارسة الوحشية ضد الفلسطينيين حتى وصل إلى موقع وزير الداخلية، قبل أن يتوفى في العام الماضي.

في المحاولة الأولى، قبل استقلال لبنان، كان الأمر يتعلّق بتضييع وطن الفلسطينيين، وفي المحاولة الثانية يتعلّق بتضييع هجرتهم نفسها، وتتجدد هذه المحاولة، بين الحين والآخر، حتى تناقص عدد الفلسطينيين في لبنان، بفعل موجات الهجرة إلى أوروبا والأميركيتين، التي دفعت إليها حال البؤس والاستثناءات السلبية التي طالت حياتهم وضيّقت عليهم معيشتهم لعقود طويلة من الزمن. ففي أواخر العام 2017 أعلنت دائرة الإحصاء المركزي في لبنان، إنّ عدد الفلسطينيين في مخيماتهم الاثني عشر، يبلغ نحو 175 ألفا أو أقلّ قليلا، علما بأن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا) تقول إن عددهم 470 ألفا، وتعترف أنها لا تعلم عدد الذين هاجروا واقتنصوا فرص الرحيل أو تبقوا.

عندما فتح وزير العمل اللبناني، كميل أبوسليمان، ملف قانون تنظيم العمالة الأجنبية، الذي جعلته حكومات لبنان المتعاقبة ساريا على الفلسطينيين المقيمين في بلادها، خرجت الاستنكارات اللفظية من الفصائل الفلسطينية، للتركيز اللافت على العنصر الفلسطيني، بضبط ومحاسبة من يوافق على تشغيله من أرباب العمل اللبنانيين. كان سقف ما تتمناه الفصائل، هو مجرد أن تتغاضى الدولة اللبنانية، على تنفيذ القانون على المقيمين الفلسطينيين، وليس تعديله بقانون. ففي تاريخ الهجرة الفلسطينية إلى لبنان، كان القانون ثابتا على قرار منع عمل الفلسطينيين، أما التطبيق فقد اختلفت درجات الحزم في تطبيقه، من حكومة إلى أخرى.

اليوم، وبعد أن أظهر وزير العمل اللبناني، حماسة وتشددا في تنفيذ القانون، على أن تلاحق وزارته العمّال الفلسطينيين في أماكن عملهم والقيام بتحرير محاضر ضبط قانونيّة وماليّة بحقّ مشغّليهم، تحت شعار "مكافحة العمالة الأجنبية غير الشرعية" انفجرت مشكلة اضطرت رؤساء الطوائف وساستها ومنظريها إلى التنادي لاحتواء المشكلة خشية انفجار صادم فلسطيني لبناني.

غير أن العديد من الكتاب اللبنانيين العلمانيين أنحوا باللائمة على الزعماء المسيحيين، الذين يفارقون بسلوكهم حيال الفلسطيني، تعاليم المسيح نفسه الذي وحّد نفسه مع المهمشين. وهم بجموحهم حيال الفلسطيني، ينعون لأنفسهم أصولية مارقة و"صليبا يستخدمونه لتحقيق المكاسب والتسلّط وليس للمحبّة" على ما كتب أحدهم. فالأصوليات الضالة، هي التي تسمم الأوطان والعلاقات بين الشعوب والطوائف.

مغرب محمد السادس.. الاستمرارية والإنسان

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

عناوين كثيرة تصلح لخطاب العاهل المغربي الملك محمد السادس في مناسبة عيد العرش الـ20. لكن يبقى العنوان الأهمّ كلمة واحدة هي الاستمرارية. في عشرين عاما، لم يدّخر العاهل المغربي جهدا من أجل المحافظة على هذا الخط الذي يصب في مكان واحد هو المواطن المغربي. لذلك، جاء في الخطاب:

"لقد أنجزنا نقلة نوعية، على مستوى البنيات التحتية، سواء تعلق الأمر بالطرق السيّارة، والقطار فائق السرعة والموانئ الكبرى أو في مجال الطاقات المتجددة وتأهيل المدن والمجال الحضري. كما قطعنا خطوات مشهودة، في مسار ترسيخ الحقوق والحريات، وتوطيد الممارسة الديمقراطية السليمة. إلا أننا ندرك أن البنى التحتية، والإصلاحات المؤسسية، على أهميتها، لا تكفي وحدها. ومن منطلق الوضوح والموضوعية، فإن ما يؤثر على هذه الحصيلة الإيجابية، هو أن آثار هذا التقدم وهذه المنجزات، لم تشمل، بما يكفي، مع الأسف، جميع فئات المجتمع المغربي".

من خلال الخطاب، يتأكّد الاستثناء المغربي. يتمثّل هذا الاستثناء في أن المراجعة للتجربة التي دخلتها المملكة في السنوات العشرين الماضية، مراجعة مستمرّة وفي العمق. دفعت المراجعة محمّد السادس إلى الإشارة، في سياق حديثة عمّا تحقق، إلى "أن بعض المواطنين قد لا يلمسون مباشرة، تأثيرها في تحسين ظروف عيشهم، وتلبية حاجياتهم اليومية، خاصة في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحدّ من الفوارق الاجتماعية، وتعزيز الطبقة الوسطى. ويعلم الله أنني أتألم شخصيا، ما دامت فئة من المغاربة، ولو أصبحت واحدا في المئة، تعيش في ظروف صعبة من الفقر أو الحاجة. لذلك، أعطينا أهمية خاصة لبرامج التنمية البشرية، وللنهوض بالسياسات الاجتماعية، والتجاوب مع الانشغالات الملحّة للمغاربة. وكما قلت في خطاب السنة الماضية، فإنه لن يهدأ لي بال، حتى نعالج المعيقات، ونجد الحلول المناسبة للمشاكل التنموية والاجتماعية". ذلك هو الجانب الإنساني الذي تقوم عليه التجربة المغربية، وهو جانب جعل المواطن المغربي محور خطاب عيد العرش الـ20.

مع مرور عشرين عاما على صعود محمد السادس إلى العرش، دخلت المملكة مرحلة جديدة تقوم على النظر إلى الواقع بعيون ناقدة. فهناك المجالات التي حقق فيها النموذج المغربي نتائج جدّ إيجابية على المستوى الداخلي والخارجي. لكن هذا النموذج أبان عن نواقص يجب استدراكها، بما في ذلك العوائق التي تجعل بعض الشركات الأجنبية تمتنع عن الاستثمار في المغرب وخلق فرص عمل فيه. لا يتردد محمد السادس في كشف النواقص حيث توجد نواقص.

مرّة أخرى، خطاب الملك محوره المواطن المغربي. لذلك دعا محمّد السادس إلى مراجعة النموذج التنموي لتستطيع جميع فئات المجتمع الاستفادة من العدالة الاجتماعية في كل القطاعات. من هذا المنطلق، تقرر تنصيب لجنة خاصة للنموذج التنموي في مجموعة من المجالات الحيوية قادرة على قول الحقيقة واقتراح حلول ناجعة.

فضلا عن ذلك، هناك الاهتمام بالطبقة الوسطى التي تمثل صمام الأمان من أجل انطلاق المغرب نحو آفاق جديدة ومواصلة العمل في إصلاح القطاع العام وتدبير الشأن العام.

في كلّ كلمة من الخطاب، هناك اهتمام بضرورة تسريع البناء الاقتصادي المشمول بمجموعة من الرهانات، بما في ذلك الانفتاح على الاستثمار الخارجي في قطاعات معينة.

نعم، يدخل المغرب مرحلة جديدة تقوم على جيل جديد من المشاريع تستدعي نخبة جديدة من الكفاءات تتمتع بعقليات شجاعة قادرة على ضخ دماء جديدة تستطيع تحقيق تحول جوهري. هذا يفرض ضرورة التعبئة الجماعية من أجل مغرب متقدم.

كان ملفتا في الخطاب أمران؛ أولهما أن الاحتفال بعيد العرش يمثل "أبلغ لحظة لتأكيد تعلقنا الراسخ بمغربية صحرائنا، ووحدتنا الوطنية والترابية، وسيادتنا الكاملة على كل شبر من أرض مملكتنا". هذا يعني قبل أي شيء آخر أن لا مجال لأي مساومات في موضوع الصحراء. هناك وضوح ليس بعده وضوح. يقول العاهل المغربي في هذا المجال "إذ نعرب عن اعتزازنا بما حققته بلادنا من مكاسب، على الصعيد الأممي والأفريقي والأوروبي، فإننا ندعو إلى مواصلة التعبئة، على كل المستويات، لتعزيز هذه المكاسب، والتصدي لمناورات الخصوم. ويبقى المغرب ثابتا في انخراطه الصادق، في المسار السياسي، تحت المظلة الحصرية للأمم المتحدة. كما أن المغرب واضح في قناعته المبدئية، بأن المسلك الوحيد للتسوية المنشودة، لن يكون إلا ضمن السيادة المغربية الشاملة، في إطار مبادرة الحكم الذاتي".

أمّا الأمر الثاني الملفت فهو قول الملك "إننا نؤكد مجددا التزامنا الصادق، نهج اليد الممدودة، تجاه أشقائنا في الجزائر، وفاء منا لروابط الأخوة والدين واللغة وحسن الجوار، التي تجمع، على الدوام، شعبينا الشقيقين. وهذا ما تجسد مؤخرا، في مظاهر الحماسة والتعاطف، التي عبر عنها المغاربة، ملكا وشعبا، بصدق وتلقائية، دعما للمنتخب الجزائري، خلال كأس أفريقيا للأمم بمصر الشقيقة ومشاطرتهم للشعب الجزائري، مشاعر الفخر والاعتزاز، بالتتويج المستحق بها وكأنه بمثابة فوز للمغرب أيضا. فهذا الوعي والإيمان بوحدة المصير، وبالرصيد التاريخي والحضاري المشترك، هو الذي يجعلنا نتطلع، بأمل وتفاؤل، للعمل على تحقيق طموحات شعوبنا المغاربية الشقيقة، إلى الوحدة والتكامل والاندماج".

مرّة أخرى، خطاب الملك محوره المواطن المغربي. لذلك دعا محمّد السادس إلى مراجعة النموذج التنموي لتستطيع جميع فئات المجتمع الاستفادة من العدالة الاجتماعية في كل القطاعات. من هذا المنطلق، تقرر تنصيب لجنة خاصة للنموذج التنموي في مجموعة من المجالات الحيوية قادرة على قول الحقيقة واقتراح حلول ناجعة

يبقى أن خاتمة الخطاب تعبّر عن واقع الحال وما هو مطلوب العمل من أجله. بالنسبة إلى محمّد السادس، "إن المغرب ملك لجميع المغاربة، وهو بيتنا المشترك. وعلينا جميعا، كل من موقعه، أن نساهم في بنائه وتنميته، وأن نحافظ على وحدته وأمنه واستقراره. مغرب يتسع لكل أبنائه، ويتمتع فيه الجميع، دون استثناء أو تمييز، بنفس الحقوق، ونفس الواجبات، في ظل الحرية والكرامة الإنسانية".

هناك بكل بساطة دولة عربية من دون عقد. هذا خروج عن القاعدة. لا يمكن المقارنة سوى بين المغرب وعدد قليل من الدول العربية، هناك تصالح فيها بين العائلة الحاكمة والمواطن العادي.

ليس مرور عشرين عاما على صعود محمد السادس إلى العرش سوى تأكيد لواقع تدعمه الأرقام. هناك تقدّم في كلّ المجالات من دون تجاهل أي تقصير. هناك استثمار في الإنسان المغربي قبل أيّ شيء آخر.

هناك عودة دائمة إلى ما آمن به محمد السادس منذ كان وليًا للعهد. آمن بالحرب على الفقر. من يشاهد بأمّ عينيه كيف أزيلت مدن الصفيح يكتشف مدى جدّية الحرب على الفقر التي تعني بين ما تعنيه إزالة كلّ البؤر التي يمكن أن تساعد في نشوء التطرّف وبالتالي الإرهاب. في عالم لا يرحم، وجد المغرب مكانه. هو قريب من أوروبا وجسر بين أوروبا وأفريقيا. في عشرين عاما، هناك خيط متين يجمع بين كل تلك المراحل التي مرّ فيها المغرب حديثا. خيط يعتمد على الاستمرارية وعلى الاستثمار في الإنسان في الوقت ذاته.